مجلة النور للدراسات القانونية

https://jnls.alnoor.edu.iq/

دور الامن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات (دراسة تحليله)

زينب احمد عبد الحميد **عبد الرحمن شامل عبد الرحمن**

جامعه نينوى/ كلية القانون

معلومات المقال

تاريخ المقال:
تم الاستلام 15 اذار 2025
تم المراجعة 1 نيسان 2025
تم القبول 17 أيار 2025

الكلمات المفتاحية:
الامن القانوني
السلام المستدام
العدالة الانتقالية
المجتمعات ما بعد النزاعات

تواصل:
م.م. زينب احمد عبد الحميد
Zainab.ahmed@uoninevah.edu.iq

المستخلص

يعتبر الامن القانوني الركيزة الأساسية لتحقيق وبناء السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاعات خصوصا بعد ان تعرضت هذه المجتمعات الى أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية وبالإضافة الى النزاعات المسلحة، اذ ظهرت فكرة الامن القانوني في هذا المجال كوسيلة لانتقال من حالة الفوضى الى حالة النظام والامن ومن ثم السلام المستدام، اذ يهدف هذا البحث الى التسليط الضوء على العلاقة بين الامن القانون والسلام المستدام و بيان ان الامن القانوني هو نظام عادل و مستقر يهدف الى منع حدوث نزاعات و أزمات مستقبلية في المجتمعات و حماية الدول و محاولة الوصول الى السلام المستدام و تحقيق العدالة و حماية حقوق الانسان، و يركز البحث على استعراض الصعوبات و التحديات التي تواجه الامن القانوني في تطبيقه في المجتمعات التي تعرضت الى انهيار النظام الأمني بسبب النزاعات و الحروب، فقد تم تناول العديد من القضايا في البلدان التي لاتزال تعاني من انهيار الامن القانوني منها العراق أنموذجاً ، ومن ناحية أخرى، تناول البحث بعض النماذج الناجحة التي مكّنت الأمن القانوني من ان لتحقيق السلام المستدام عن طريق تطبيق الامن القانوني يتطلب تدخل سيادة القانون ودور المجتمع الدولي في دعم القانون لتحقيق العدلة الانتقالية واستقرار المجتمعات..

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i1.a13 , ©Authors, 2025, College of Law, Alnoor University, ISSN:3007-3340
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

The Role of Legal Security in Promoting Sustainable Peace in Post-Conflict Societies: An Analytical Study

Z. A. Abdulhamed **A. S. Abdulrahman**

College of Law\ University of Ninevah

Abstract:

Legal security is the main pillar to achieve and build sustainable peace in post-conflict societies, especially after these societies were exposed to economic, social and environmental crises in addition to armed conflicts, as the idea of legal security emerged in this field as a means of moving from a state of

chaos to a state of order and security and then sustainable peace. This research aims to shed light on the relationship between law security and sustainable peace and to show that legal security is a just and stable system that aims to prevent the occurrence of conflicts and future crises in societies, protect states, try to reach sustainable peace, achieve justice and protect human rights, as the research focuses on reviewing the difficulties and challenges facing legal security in its application in societies that have been exposed to the collapse of the security system due to conflicts and Wars, many issues have been addressed in countries that are still suffering from the collapse of legal security, including Syria and Iraq, and on the other hand, the research dealt with some successful examples that enable legal security to achieve sustainable peace, including Bosnia and Herzegovina and also Rwanda. Achieving sustainable peace through the application of legal security requires the intervention of the rule of law and the role of the international community in supporting legality to achieve transitional justice and stability of societies.

Keywords: Legal Security, Sustainable Peace, Transitional Justice, Post-Conflict Societies

المقدمة

أولا: مدخل الى دراسة البحث

ان من أصعب الفترات التي تمر بها المجتمعات هي فترة النزاعات، حيث يحدث تراكم من ناحية التحديات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية والتي قد تؤدي إلى تجدد العنف والصراع، لذا يتطلب الأمر بذل جهود حثيثة لإعادة بناء المجتمع من خلال تعزيز العدالة والمصالحة وتأسيس بيئة قانونية توفر الحماية ودعم بناء الاستقرار. يمثل الأمن القانوني أحد الركائز الأساسية لتحقيق السلام المستدام، إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإرساء مبدأ العدالة والمساواة وتحقيق السيادة، وحماية حقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات عن طريق تحقيق العدالة الانتقالية.

إن بناء الأمن القانوني في المجتمعات ما بعد النزاع يتطلب استعادة ثقة المواطنين في النظام القضائي وفي المؤسسات الحكومية نفسها وتقديم ضمانات قانونية تضمن حقوقهم الأساسية. وعليه، يعد دور القانون في إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية من أهم المحاور التي تسهم في تحقيق سلام دائم ومستدام. يتناول هذا البحث دور الأمن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاع، من خلال استعراض مفاهيم الأمن القانوني، وأهمية تعزيز العدالة، وتحليل الآليات التي يمكن من خلالها منع تجدد الصراع وبناء مؤسسات قانونية فعّالة.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على كيفية تمكين المجتمعات ما بعد النزاع من التغلب على تداعيات الحروب والصراعات عبر إرساء نظم قانونية شفافة وقادرة على فرض القانون وحماية الحقوق. كما يتناول البحث التحديات التي تواجه المجتمعات في هذا الإطار، ويوفر توصيات عملية لإرساء بيئة قانونية مستقرة تسهم في بناء السلام المستدام.

ثانيا: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في تساؤل مركزي حول كيفية تأثير الأمن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاع. على الرغم من الأهمية الكبرى التي يمثلها الأمن القانوني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فإن العديد من المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع تواجه صعوبة في بناء نظام قانوني قادر على ضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

ثالثا: أهمية البحث:

اكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في فهم دور الأمن القانوني في تحقيق السلام المستدام في مجتمعات ما بعد النزاع. ويعزز البحث الوعي حول أهمية بناء أنظمة قانونية فعّالة ومؤسسات قضائية مستقلة لتحقيق العدالة وحماية الحقوق. كما يساهم في تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات والمجتمع الدولي بشأن تعزيز الأمن القانوني بعد النزاع. من خلال تسليط الضوء على التحديات القانونية مثل الفساد وانعدام الثقة في النظام القضائي، يفتح البحث آفاقًا لفهم كيفية تجنب تجدد الصراعات. أخيرًا، يدعم الجهود الدولية في بناء السلام والعدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة.

رابعا: نطاق البحث:

يتناول هذا البحث دور الأمن القانوني في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاع، مع التركيز على تحليل النظم القانونية والإصلاحات القضائية في هذه المجتمعات. يشمل البحث التجارب الحديثة لدول عاشت صراعات طويلة، ويستعرض التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها في مرحلة ما بعد النزاع. كما يعتمد على دراسة الأطر القانونية والممارسات التي تساهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومات، ويغطي البحث الفترة الزمنية منذ التسعينات وحتى الوقت الحاضر.

خامسا: منهجية البحث

اعتمد البحث على الدراسة التحليلية للأطر القانونية والتجارب الواقعية لدول عاشت صراعات طويلة منها العراق تحديدا مدينة الموصل، بالإضافة إلى استعراض الدراسات القانونية السابقة التي تناولت دور القانون في بناء السلام في بيئات ما بعد النزاع.

سادسا: هيكلية البحث

المطلب الأول :مفهوم الامن القانوني والسلام المستدام

الفرع الأول: مفهوم الامن القانوني.

الفرع الثاني: مفهوم السلام المستدام واستقراره في المجتمعات

الفرع الثالث: تأثير الامن القانوني على بناء السلام المستدام

المطلب الثاني: تحديات واستراتيجيات تحقيق الأمن القانوني في المجتمعات ما بعد النزاعات العراق انموذجاً

الفرع الأول: التحديات التي تواجه الامن القانوني في تحقيقه

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز الامن القانوني

الفرع الثالث: عدم استقرار مبدأ الامن القانوني في العراق بعد عام 2003

المطلب الأول

مفهوم الامن القانوني والسلام المستدام

يعد الامن القانوني العنصر الاساسي والجوهري الذي يضمن استقرار المجتمعات والذي يهدف أيضا الى حماية حقوق الانسان فهو يسعى الى تعزيز الثقة للافراد بالتشريعات واثبات ان هذه القوانين فيها وضوح وشفافية اذ يعتبر الامن القانوني من العناصر الأساسية لمقومات الدولة و الذي يبرز دوره خصوصا بعد تعرض المجتمعات الى نزاعات ، حيث يسعى هذا النظام (الامن القانوني) الى الاخذ بيد هذه المجتمعات المتهالكة و الوصول الى السلام المستدام و الذي بدوره يعتبر الركيزة الأساسية التي يستند على مصير المجتمعات ، لذا سيقسم هذا المطلب الى الفرعين

لتوضيح الاطار المفاهيمي للأمن القانوني و السلام المستدام كالاتي:

الفرع الأول
مفهوم الامن القانوني
أولا: تعريف الامن القانوني:

في بداية الامر وبالمعنى العام يفهم من كلمة الامن وهو كل ما يخص الهدوء و السكينة والاطمئنان و السلام على النفس من كل المخاطر التي تهدد الانسان في حياته و يمنع الطرف الاخر من تعرض له، بالإضافة الى حمايته من المشاكل و الصراعات السياسية و الحروب و النزاعات التي تحدث بين الدول لذا فهي الإجراءات التي تتخذ من قبل السلطات التشريعية لحماية الانسان من المشاكل الاقتصادية و الاضطرابات السياسية و عدم تعرض الغير له ، اما بالمعنى الضيق فيقصد به هي الإجراءات او القوانين التي تضعها السلطات التشريعية لغرض تأمين و حماية الفرد داخل الدولة من المخاطر التي ممكن ان تمسه من خلال إيقاع عقوبات على مرتكبي الجرائم داخل الدولة و يتم تنفيذ هذه العقوبات من قبل السلطة القضائية [1]، و من جانب اخر لا يمكن تصور الانسان يعيش بصورة منفردة بعيدا عن الاخرين فهو بحاجة الى ان يتفاعل مع غيره و يشاركه الالتزامات فالحياة مبنية على الاخذ و العطاء فلا يتصور وجود ذلك الا بالاختلاط مع الاخرين و قد يؤدي هذا الاختلاط الى اختلاف في وجهات النظر و اصطدام في المصالح مما ينتج عنه خلافات و صراعات و أزمات و عدم استقرار الامن في الدولة و حدوث الفوضى لذا وجد ان من الضرورة تدخل الدولة لوضع قواعد قانونية تقوم بتنظيم سلوك الافراد في البلاد و يلتزم بها جميع الافراد و بالمقابل تقوم هذه القواعد بتوفير الحماية لازمة لهم و بالتالي سيتحقق الامن القانوني [2] .

يعتبر مصطلح الامن القانوني ليس حديث العهد لكن منذ البدء واجه الفقهاء صعوبة في بيان وتعريف هذا المصطلح وذلك لأسباب عديدة منها سعة مفهومه و المجالات التي يدخل و يتعلق فيها، حيث يختلف مفهوم هذا المصطلح من مجتمع الى اخر بالإضافة الى ذلك يتصف الامن القانوني بصفة التغيير أي انه يتغير مع الظروف حسب ظروف الدولة و العوامل المحلية و الدولية ، الا ان المانيا كانت اول من فسر وضع نظرية الامن القانوني سنة 1961 بعدها تم تأكيدها من قبل المحكمة الدستورية و اصبح قانون لا يعلى عليه و تم الاخذ به في محكمة العدل الاوربية بعدها اخذت بهذه النظرية فرنسا ووسعت نطاقه ليشمل حقوق الانسان أيضا[3].

على الرغم من الصعوبة التي واجهها الفقهاء في تعريف الامن القانوني الا ان بعض الفقهاء وضع تعاريف مختلفة للأمن القانوني منها " عملية تستهدف توفير حالة من الاستقرار في العلاقات والمراكز القانونية من خلال اصدار تشريعات متطابقة مع الدستور ومتوافقة مع مبادئ القانون الدولي غايتا إشاعة الثقة والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية" [4]. وقد عرفه البعض بأنه " كل ضمانه تهدف الى تأمن حسن تنفيذ الالتزامات وتلافي عدم الوثوق بتطبيق القانون بما يؤمن حق الافراد بالأمان"[5]، وهناك من عرفه وفقا للأهداف التي يسعى الى تحقيقها فعرف بأنه" عملية تستهدف توفير حالة من الاستقرار في العلاقات والمراكز القانونية من خلال إصدار تشريعات متطابقة مع الدستور ومتوافقة مع مبادئ القانون الدولي غايتها إشاعة الثقة والطمأنينة بني أطراف العلاقات القانونية سواء كانوا أشخاص القانون الخاص او العام"[6] اما المجلس الفرنسي فقد عرفه بأنه" مبدأ يقتضي ان يكون المواطنون من دون عناء قادر على تحديد ما هو ممنوع و ما هو محضور من طرف القانون المطبق، و للوصول الى هذه النتيجة يتعين ان تكون القوانين الصادرة واضحة و مفهومة و الا تخضع في زمان الى تغيرات متكررة او غير متوقعة، و ان تبقى المراكز القانونية ثابتة نسبيا"[7] اما بالنسبة للمعيار الشخص فقد قام بعض الفقهاء بتعريفه بأنه" وجود نوع من الثبات النسيب للعالقات القانونية، واستقرار المراكز القانونية لغرض إشاعة الامن والطمأنينة بني أطراف العالقات القانونية سواء أكانت أشخاص قانونية خاصة أم عامة، حيث تستطيع هذه الاطراف ترتيب أوضاعها وفقا للقواعد القانونية القائمة وقت مباشرتها لأعمالها، دون أن تتعرض لمفاجئات أو أعمال لم تكن في الحسبان صادرة عن إحدى سلطات الدولة الثالث، ويكون من شأنها ركن الاستقرار والثقة والاطمئنان بالدولة و قوانينها "[8].

يلاحظ من التعاريف المتقدمة أعلاه انه لا يوجد تعريف جامع يحدد مفهوم مصطلح الامن القانوني وذلك لاحتواه على أكثر من اتجاه و يمكن تعريفه وفق اكثر من معيار لذا قمنا بأدلاء تعريفنا لهذا المصطلح بأنه **النظام القانوني الذي يتكون من مجموعة من القواعد القانونية المطابقة للدستور التي تفرضها السلطة التشريعية و التي من خلالها تضمن للأشخاص سواء خاصة او عامة الأمان و الشعور بالاطمئنان و الذي من خلاله يضمن لهم ضمانة الحياة الكريمة و استقرار في المراكز القانونية و بالتالي يتم معرفة ما هو محضور و ما هو مباح لهم** .

الفرع الثاني
مفهوم السلام المستدام واستقراره في المجتمعات

يعتبر السلام هو الحجر الأساس في استقرار الدول وركيزة أساسية في تحديد مصير المجتمعات، إذ إن غيابه يؤدي إلى حياة غير المستقرة، وتراجع مظاهر الرخاء، وانخفاض فرص الحصول على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والتطور. والسلام هو خطوة إيجابية كبرى لا يسعى إليها إلا القائد الحكيم، الذي يختار أن يقود شعبه بعيدًا عن الحروب والدمار، متجهًا نحو الأمن والاستقرار[9].

عندما يعم السلام في البلاد فأن حالات النزوح والترحال سوف تقل و كذلك العقول المبدعة تبقى داخل هذه

البلاد، و يشعر الافراد بالاستقرار و الأمان ، لذا فأن الدول الخارجة من النزاعات تبذل مجهودا مكثفا للتغلب على التحديات و الصعوبات التي توجه هذه الدول لبناء السلام، فيجب على الدول ان تسعى لإيجاد حلول و طرق كفيلة للتخلص و التغلب على العوائق و الصعوبات و زرع ثقافة السلام في المجتمعات ، اذ يعتبر بناء السلام من افضل الأساليب لتعزيز المصالحة الاجتماعية وهو مصطلح واسع الاستخدام تختلف معانيه تبعًا للسياقات والأفراد الذين يستخدمونه. يُستخدم هذا المصطلح لوصف عملية تشاركية تتمحور حول الأفراد، وتهدف إلى بناء علاقات مستقرة وسلمية، يمكن أن تبدأ عملية بناء السلام قبل اندلاع النزاعات العنيفة، حيث تأخذ طابعًا وقائيًا، أو بعد انتهاء النزاع، لتصبح جهدًا موجهًا نحو إعادة بناء مجتمع يسوده الأمن والاستقرار. وتشمل هذه العملية مجموعة من الفعاليات المخصصة لتعزيز التسامح والتعايش، بالإضافة إلى أنشطة تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع.[10]

يتكون مفهوم بناء السلام من كلمتين: "بناء" و*"سلام"*. تشير كلمة "بناء" إلى إنشاء وتشييد الهياكل، بينما تحمل كلمة "سلام" معنيين؛ الأول لغوي، حيث تعني البراءة من العيوب، كما أنها من أسماء الله الحسنى، والثاني اصطلاحي، حيث يُعرف السلام في الموسوعة السياسية بأنه نهج يهدف إلى مقاومة النزاعات المسلحة والحروب في العلاقات الدولية والبشرية، من أجل تحقيق مجتمع يسوده السلام، الأخوة، والمحبة.[11]

نشأ مصطلح بناء السلام من خلال الجهود التي تبذل في المجتمعات التي تعرضت الى نزاعات وحروب بهدف اصلاح البلد وإعادة اعمارها وبمرور الوقت اصبح مفهوم بناء السلام واسعا اذا شمل تعزيز العلاقات السلمية و إعادة بناء البلاد من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و منع نشب النزاعات في لمستقبل بالإضافة الى إدارة البلاد من جديد ووضع نظام قانوني جيد و هيكلية جديدة لتحقيق الامن القانوني في البلاد و تعزيز الاستقرار والأمان في نفوس الافراد.[12]

إذا يعرف السلام هو حالة الاستقرار والأمان و التفاهم التي تعم في البلد او المنطقة، اما المفهوم الدقيق للسلام فأنه يشير الى منع اندلاع الحروب، فقد اشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام عام 1999 بان مفهوم السلام بأنه لا يعني عدم وجود صراعات في المنطقة فحسب انما وجود روح التشاور و التحاور و التفاهم من اجل منع حدوث هذه الصراعات.[13]

يتطلب تحقيق السلام المستدام مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تحويل النزاعات من حالات سلبية إلى حلول إيجابية مقبولة، من خلال تحديد جذور النزاع ومعالجة أسبابها الأساسية، مما يسهل إدارة الأزمات وتقليل احتمالية تكرار النزاعات مستقبلاً. ومع ذلك، يعد بناء السلام عملية معقدة، نظرًا لأنها تتم عادةً في فترات ما بعد النزاع، حيث يكون المجتمع في حالة من الهشاشة، مما يستوجب تنسيق جهود المؤسسات المتخصصة وتكثيف العمل المشترك لضمان نجاح عمليات المصالحة وإرساء أسس السلام الدائم.[14]

يشير مفهوم بناء السلام من منظور الأمم المتحدة بأنها الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمة لمساعدة البلدان والمناطق من حالة فوضى بسبب الحروب الى مرحلة بناء السلام ومنع العودة الى هذه الصراعات من خلال تثبيط أسس الامن والسلام في المنطقة و تعزيز الإدارة الوطنية لتجنب النزعات، لذا تسعى جهود بناء السلام للحد من الصراع و تحويلها الى و تخفيها عن طريق الدبلوماسية و التفاوض و الوساطة و الحوار الغير رسمي[15]

ونلخص مما تقدم يعتبر عملية بناء السلام مرتبطة بمرحلة الحرب الباردة وهو من المواضيع المهمة التي تعبر عن اهتمام الدول بتوفير الامن والاستقرار والسلم بدلا من الحروب و الصراعات و اصلاح البلاد ما بعد الحروب و الذي أدى الى تكريس الجهود و تنسيقها من اجل إنجاح هذه العملية و تحقيق الغاية التي تسعى اليها وهو الوصول الى السلم و الامن الدوليين، و يلاحظ ان بعد النزاعات يواجه جملة من التحديات منها بناء مجتمع جديد مسالم عادل و مستقرو بناء مؤسسات قوية تتمتع بالشفافية و العدالة، بالإضافة الى السعي للتحقيق التنمية الاقتصادية والتي توفر فرص عمل متكافئة و متساوية لجميع الافراد باعتبارها احد الركائز الأساسية لبناء السلام المستدام.[16]

ختاماً يمكن تلخيص ما تقدم بتعريف السلام المستدام بانه حالة ديناميكية من الأمن والاستقرار الشامل، لا تقتصر على غياب النزاعات المسلحة، بل تتجسد في بناء منظومة متكاملة من العلاقات السلمية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة المؤسسية، والتسامح الثقافي، بما يضمن معالجة جذور الصراعات وتعزيز التعايش المجتمعي. ويتحقق هذا السلام من خلال جهود تشاركية طويلة الأمد تهدف إلى الوقاية من العنف، وإعادة بناء المجتمعات ما بعد النزاع، وترسيخ ثقافة الحوار، والمشاركة، والمصالحة بين كافة مكونات المجتمع.

الفرع الثالث

تأثير الامن القانوني على بناء السلام المستدام

غالبا ما يتأثر الامن القانوني بالحروب التي تصيب المجتمعات اذا تؤدي هذه الحروب الى تدمير او اضعاف الامن القانوني في المجتمعات او البلاد والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بسيادة القانون اذ يعتبر الامن القانوني نتاج السيادة القانونية فعدما تضعف او تهدم هذه السيادة في البلاد فأن الامن القانوني سيهدم استنادا الى العلاقة الطردية التي بينهما، فالمجتمعات الخارجة من الحروب تحتاج الى إعادة اعمار و بناء للوصول الى السلام المستدام، اذ يتوجب على حكام الدولة او القادة ما بعد الحروب وضع الحجر الأساس لبناء السلام و هو الامن القانوني اذا يتجلى تأثيره على بناء السلام في تقديم اطار قانوني و اضح لمنع نشوب النزاعات من جديد و العمل على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و بالإضافة الى

تطبيق العدلة الانتقالية و خلق نظام قضائي عادل و شفاف لمحاسبة المجرمين و نشر الامن و الأمان و الاستقرار بين افراد المجتمع والتي بدورها تمثل الغاية والهدف التي يسعى اليها الامن القانوني و بالتالي سيعم السلام المستدام.

العلاقة بين الامن القانوني وبناء السلام:

يتجسد بناء السلام في المجتمعات ما بعد النزاع الى صورتين، الصورة الأولى: الإيجابية و الصورة الثانية السلبية، يقصد بصورة الإيجابية هو إعادة اعمار البلاد و إقامة نظام اجتماعي و اقتصادي و سياسي و العمل على تعزيز العدالة و فرض سيادة القانون لضمان السلام المستدام ، اما الصورة السلبية فتتجسد في عدم نشوب صراعات و نزاعات ، عموما ان بناء السلام يهدف التحول الهيكلي في مؤسسات الدولة والقيام بالإصلاحات بهدف الوصول الى السلام المستدام و بإضافة الى ضمان عدم تكرار نشوب النزاعات و اعمال العنف من خلال دراسة و معالجة الأسباب التي أدت الى نشوب هذه النزاعات و التي تتفق مع سيادة القانون ، لذا من اجل البدء ببناء سلام هناك أربعة ركائز تجمع بين الامن القانوني و بناء السلام و التي من خلالها يمكن ضمان السلام المستدام و هي تعزيز سيادة القانون، توفير الامن و حماية حقوق و الحريات، العمل على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، تعزيز المصالحة الوطنية و الاجتماعية و تطبيق العدالة الانتقالية [17].

1- تعزيز سيادة القانون

ان اول خطوة لبناء السلام هو وضع الحجر الأساس في البلاد المهدمة وهذا الحجر هو تعزيز سيادة القانون إذا يعني هذا الأخير تطبيق واضح وشفاف للقوانين الدولة و المساواة في التطبيق بين جميع الافراد ، هنا سيعزز ثقة المواطنين بالدولة و الحكومة و يتحقق الامن القانوني ، اذ يعتبر الامن القانوني احد اهم الركائز الحديثة للدولة القائمة على سيادة القانون و التي تعتبر أيضا الحماية و لضمام في ابعاد الشك في عدم استقرار النظام القانوني [18]، اما بالنسبة لبناء السلام فأنه لا يسود الا اذا كان سكان هذه المجتمعات على ثقة بإقامة هذه الحكومات تطبيق القانون بصورة عادلة و الانصاف في تحقيق العدل.

2- توفير الامن وحماية حقوق الانسان والحريات:

من النقاط الأساسية التي يهدف الامن القانوني وسيادة القانون ما بعد الحروب الى حماية حقوق الانسان اذ يساعد على منع نشوب نزاعات عنيفة من خلال تنفيذ عمليات لمحاسبة الظالمين[19]، إذا تعتبر قضية حقوق الانسان محور اهتمام العالم ليومنا هذا وتبقى حمايتها الأكثر أهمية في واقعنا الحالي، إذا تحتاج جهد من قبل الحكومات السياسية وتعميق ثقافة حقوق الانسان خصوصا في المجتمعات الخارجة من النزاعات، لذا يتطلب تحقيق السلم والامن اللذان يعتبران السبيل الأمثل الوصول لتجسيد حقوق الانسان و ان تحقيق السلام المستدام يتطلب تطبيق بعض الاستراتيجيات السياسية التي يأتي في مقدمتها تعزيز مبادئ حماية حقوق الانسان.[20]

3- العمل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية العنصر الأساسي لبناء الإسلام، ان الامن القانوني على إرساء القوانين اللازمة للإنجاح المشاريع الاستثمارية والجدير بالذكر ان الامن القانوني لا يسعى الى حماية حقوق الافراد و توفير الامن و الاستقرار فقط انما يقوم بتنظيم الاقتصاد و الاستثمار و بالتالي ستزداد فرص العمل للأفراد و القضاء على عنصر البطالة و ازدياد فرص النمو و الاستقرار الاقتصادي تحقيق السلام المستدام من هذا الجانب.[21] اما بالنسبة الى التنمية الاجتماعية فقد عرفت الأمم المتحدة هذا المصطلح بأنه تكريس جهود الأهالي و الحكومة من اجل رفع و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية من اجل مساعدتها على التقدم قدر الإمكان ، لذا يتطلب نجاح بناء السلام المستدام تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمعات التي تعرضت الى حروب و نزاعات من خلال القيام بتغير حضاري و بناء مشروعات تهدف الى خدمة الانسان و التي تلبي حاجته المتعلقة بعمله و نشاطه فهي بصورة مختصرة استهلاك الطاقة البشرية من اجل رفع مستوى المعيشة.[22]

4- تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية:

تعتبر العدالة الانتقالية وسيلة لتحقيق بناء السلام المستدام فهي اليه تقوم بتحويل المجتمع المستبد المتسم بالتشدد الى مجتمع ذو نظام ديمقراطي يعمل على محاسبة مرتكبي الجرائم واسترداد كرامة الضحايا الحروب و بالإضافة الى القيام بالتغييرات في مؤسسات التي تسعى الى بناء ثقة السكان او الافراد بمؤسسات الدولة و التي هي احد اهداف التي يسعى اليها الامن القانوني في المجتمعات الخارجة من الحروب،[23] ان العدالة الانتقالية تعمل على تعزيز مبادئ احترام حقوق الانسان فهي تقوم بدعم الإصلاحات التي تقوم بها سيادة القانون و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تشمل العدالة الانتقالية أيضا اليات القضائية و الغير القضائية منها التعويضات و تقصي الحقائق و الإصلاح المؤسسي [24]

المطلب الثاني

تحديات ومقومات تحقيق مبدأ الأمن القانوني في المجتمعات ما بعد النزاعات العراق انموذجاً

من المسلمات ان القانون يتغير بتغير الظروف والحاجات وان عدم مواكبته لمتغيرات تحدث في العادة اثاراً سلبية على العلاقات القانونية التي يحكمها مما قد يتسبب في زعزعة الاستقرار الواجب للمراكز القانونية ويهدد الثقة العامة بالمنظومة القانونية للدولة ، كما إن مبدأ الامن القانوني يقوم ويرتبط باستقرار الدولة وان هذا الاستقرار يتبنى تحقيق العديد من الاستراتيجيات في مقدمتها اقامة دولة قانون وتحقيق الاستقرار النسبي في النصوص القانونية وسهولة الوصول اليها ووضوحها اضافة الى ذلك اهمية استقلال القضاء وعدم التدخل في اعمال السلطة القضائية.

الفرع الاول

التحديات التي تؤثر على مبدأ الامن القانوني

تتجلى بالأمن القانوني جملة من المعوقات التي تؤثر سلباً، بما تنشره من شك وارتباك وزعزعة لاستقرار الأنظمة والقواعد القانونية ، ومن أبرز هذه المخاطر والمعوقات التي تؤثر على مبدأ الأمن القانوني

أولاً: التضخم التشريعي

أن صياغة القواعد القانونية والأنظمة ليس بالامر الهين ، فهو أمر مرتبط بعدد من الضوابط والشروط ، على رأسها حسن الصياغة وسهولة التطبيق وإعداد دراسة

مسبقة توضح مدى الحاجة الماسة لهذا القانون ، واثار تطبيقه ، غير أن الواقع يكشف لنا عكس ذلك ، مما يؤدي إلى صعوبة فهم القاعدة القانونية وتعذر تنفيذها ، أو تعارضها مع غيرها من القوانين مما يجعل التصرف الواحد خاضعاً لاكثر من قاعدة قانونية ، مما يؤدي إلى اللجوء إلى تعديل الأنظمة والقوانين أو إصدار أنظمة ولوائح جديدة ، وهذا يعني كثرة النصوص القانونية أو مايطلق عليه ب (التضخم التشريعي) (25). وتتجلى ظاهرة التضخم التشريعي من خلال الحالات الاتية

1_ تزايد النصوص القانونية في القانون الواحد

2_ تعدد القوانين المختلفة التي يمكن تطبيقها على المسألة الواحدة.

3_ أن يحتوي التشريع على نصوص تتعارض مع نصوص أخرى.

4 _ تعدد الاستثناءات التشريعية التي ترد على القاعدة القانونية بحيث تستغرق الاستثناءات الأصل العام للقاعدة.[26]

ويرجع السبب في التضخم إلى كثرة وتعدد المجالات الحياتية البشرية والمؤسساتية وتوسعها المستمر ، مما يضطر المشرع إلى كثرة التشريعات والقواعد وإصدار القواعد المنظمة ، ويتبعها إجراءات تعديلية ، وكثرة التعديلات وتنوعها تفقد التشريع معناه وقيمته ، وظهور العديد من المشكلات أبرزها تنازع التشريعات المتعاقبة ، وصعوبة إلمام الجهات التنفيذية المختصة بكل القوانين المتداخلة والمترابطة فيما بينها والإحالة لها ، وايضاً صعوبة تحديد النصوص القديمة النافذة أو تلك الملغاة نتيجة لصدور نصوص جديدة .[27]

ثانيا: الصياغة التشريعية المبهة

ان الصياغة التشريعية المبهمة تعيق تحقيق مبدأ الامن القانوني ، وتعرف الصيغة التشريعية بأنها " **مجموعة من القواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية والنصوص التشريعية** "[28]. ويفترض في النصوص القانونية أن تصاغ بألفاظ سهلة وبسيطة وعبارات مفهومة مباشرة يتم فهمها من مختلف شرائح المجتمع مهما كان تنوع مستواهم الثقافي والتعليمي ، فالقانون لايخاطب فئة معينة وأنما يخاطب جميع فئات المجتمع .[29]

ثالثا: عدم الاستقرار الاجتهاد القضائي

يتمثل دور القضاء في محاولة إيجاد حلول قانونية مناسبة لكل قضية معروضة امام المحاكم والمجالس القضائية ، وكذلك إيجاد حلول في حالة عدم وجود نص قانوني ، من ثم كان الاجتهاد القضائي مكملا للنصوص القانونية ، وعليه فان تحقيق الامن القانوني يكون من خلال تحقيق الامن القضائي ، ولأجل تحقيق الامن القضائي لابد من توحيد الاجتهاد القضائي واعلام الافراد به.

ان للاجتهاد القضائي علاقة وطيدة بمبدأ الامن القضائي ، فهو وسيلة لتفسير النصوص القانونية وحل النزاعات القضائية ، ومن ثم فان عدم استقرار الاجتهاد القضائي وتناقضه له تأثير سلبي على الامن القانوني[30].

ان توحيد الاجتهاد القضائي وسيلة فعالة لتوحيد الاحكام والقرارات الصادرة حول نفس المسائل وهذا بدوره يساهم في اتباع المحاكم الابتدائية وجهات الاستئناف نفس الاجتهاد القضائي مما يحقق استقرار وتوحيد الاجتهاد القضائي ([31]).

اما بالسنبة الى استراتيجيات تحقيق السلام المستدام فأنها تتمثل تواجه معظم الدول الخارجة من النزاعات تحديات كبيرة تتمثل في هشاشة النظام السياسي وضعف قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها إضافة إلى الطبيعة السلطوية للنظام الحاكم وعدم نزاهة وشفافية الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان وهنا تأتي عملية بناء السلام كأداة لدعم هذه الدول في استعادة سلطتها على أراضيها وإصلاح مؤسساتها وجعلها قادرة على أداء وظائفها الأساسية بفعالية وتشمل هذه العملية مجموعة من التدابير مثل مراقبة الانتخابات وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وضمان حماية حقوق الإنسان وإعادة الإعمار الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاجتماعي وهي جميعها شروط أساسية لتحقيق السلام المستدام في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع ومن بين أهم الجوانب التي تهدف إليها عملية بناء السلام استعادة الدولة لسلطتها[32] حيث يتعين على الحكومة فرض سيطرتها على إقليمها الوطني وهو ما يتم تحقيقه من خلال خلق بيئة أمنية مستقرة ودعمها لضمان سلامة المواطنين وتوفير قيادة وطنية قوية أو تنسيق جهود الفاعلين الدوليين لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز المشاركة السياسية لضمان انخراط مختلف فئات المجتمع في صنع القرار إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الدستورية سواء على مستوى بناء القدرات المحلية أو إجراء إصلاحات واسعة تشمل الدستور ومؤسسات الدولة الكبرى وتساعد هذه الجهود في إرساء الاستقرار وتعزيز شرعية الدولة وبناء مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية والسلام المستدام[33]

ان من الوسائل الأخرى لتحقيق السلام المستدام تقديم المساعدة الانتخابية والتي تُعرَّف بأنها الدعم الفني أو المادي للعملية الانتخابية ومن المهم ملاحظة أن هذا الدعم لا يقتصر على الهيئات الانتخابية الوطنية فقط بل يشمل أيضًا مؤسسات أخرى تشارك في العملية الانتخابية ويمكن أن تتخذ المساعدة الانتخابية عدة أشكال منها دعم الجمعيات غير الحكومية والمؤسسات الناشطة في التربية الانتخابية

لتعزيز وعي الناخبين بأهمية العملية الديمقراطية وتمويل وتدريب المراقبين المحليين لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها بالإضافة إلى تطوير وسائل الإعلام لتعزيز التغطية الموضوعية للعملية الانتخابية ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الناخبين وآليات التصويت وتساهم هذه الجهود في تعزيز شرعية الانتخابات وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية وتقوية مؤسسات الحكم الرشيد مما ينعكس

إيجابيًا على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الدول الخارجة من النزاعات.

الفرع الثاني

استراتيجيات تحقيق الامن القانوني

يعرف الامن القانوني على انه التزام السلطات العامة في الدولة بضمان الحقوق المراكز القانونية المكتسبة وضمان استقرار المعاملات القانونية للأفراد، وهذا يستوجب وضع استراتيجيات الحماية مبدا الامن القانوني ولتحقيق تلك الاهداف، والتي نحصرها فيما يلي

اولاً: إقامة دولة القانون

من أجل ضمان تطبيق مبدأ الامن القانوني في الدولة فانه يتعين على السلطات العامة بجميع أجهزتها فرض احترام القانون على الافراد، على أن تكون هيا النموذج الاول في احترام القانون ، فضلاً على ذلك ان السلطة ليست طرفاً عاديا في العلاقات القانونية ، بل هيا الطرف الاقوى صاحبة القرار والتي يقع على عاتقها إلزام الافراد للانصياع الى حكم القانون واحترامه ، ولكن ذلك لن يتحقق مالم تمتثل السلطة بجميع اجهزتها لحكم القانون حتى تصبح المثال الذي يحذى به [34].

ثانيا: تحقيق الاستقرار النسبي

لا يمكن تصور وجود للأمن القانوني دون وجود استقرار في النصوص القانونية ذلك ان التعديل الدائم والمستمر للنصوص القانونية من شأنه التأثير على المراكز القانونية والحقوق المكتسبة، ومن ثم لابد أن يكون للسلطة التشريعية نظرة طويلة المدى من أجل ضمان استمرار واستقرار النصوص التشريعية لأطول وقت ممكن [35].

فأن رجعية القوانين تعد انتهاكاً لحقوق الأفراد وفقد ثقتهم بالقانون، لأن سريان القانون على الماضي يؤدي إلى اضطراب المعاملات وعدم الاستقرار وتدخلها بحكم إخضاع العلاقة الواحدة لقاعدتين مختلتين. لذلك قال بلانيول " **لن يكون هنالك أمان بالنسبة بالنسبة للأفراد، اذا كانت حقوقهم الشخصية يمكن في أي لحظة أن تتاثر أو تعدل أو تزول بسبب تغير في إدارة المشرع** "[36]

ان الاستقرار النسبي للنصوص القانونية لا يعني بالضرورة بقاء تلك النصوص جامدة دون تعديل حينما تكون هنالك حاجة الى تعديلها، بشروط ألا يكون القانون ميدانا للمفاجآت وعدم التوقع، او ان تصبح النصوص القانونية بالرقة بسبب كثرة التعديلات.

ثالثا: استقلالية القضاء

يقصد باستقلالية القضاء عدم تدخل السلطات الاخرى في عمل الجهاز القضائي، فلا يمكن تصور الامن القانوني حقيقي وعدالة حقيقية دون تحصين القضاة والجهاز القضائي من أي تدخل أو ضغوط ويكون ذلك باستقلال تام لجهاز القضائي [37].

فالقاضي الدستوري إذ يستمد سلطاته من الدستور مباشرة ويحس بكيانه المدعم المستقل، يفصل فيما يعرض عليه من قضايا بقلب ثابت وإرادة مطمئنة دون خشية أو حذر.

ويأخذ باستقلال القضاء مظهرين من مظاهر الاستقلال:

الاول: أن يكون القضاء سلطه من سلطات الدولة وليس وظيفة من وظائفها فيكون محايداً، فلا يصبغ بصبغة سياسية أو عقائدية أو مذهبية وأن يكون متخصصا يحمل وحده عبء العدالة [38].

ثانيا: أن يكون القضاة متحررين من أي تدخل، غير متأثرين في قضائهم الإ بكلمه القانون العادل.

فإن بغير ذلك يؤدي إلى انعدام الاستقلال يحول دون ممارسة القضاء سلطته في الرقابة سواء على تصرفات السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية على نحو يحقق الأهداف المرجوة منه، الأمر الذي ينعكس على حقوق الافراد وحرياتهم ومراكزهم القانونية وزعزعة الثقة المشروعة لهم، لذلك فأن الحماية الفعالة لحقوق لحقوق الأفراد واستقرار مراكزهم القانونية تتوقف على استقرار السلطة القضائية [39].

لذلك يعد استقلال القضاء أداة لتحقيق العدالة في الدولة القانونية، وترسيخ قواعدها وضبط مسارها، ويعد ضمانا أساسيا لاحترام مبدأ المشروعية وسمو مكانته، وتحقيق سيادة القانون وعلو كلمته، كما أنه يعد الضمان الاساسي الذي لا غنى عنه لكفالة حقوق المواطنين وحريات الافراد وصون مراكزهم القانونية وحفظ حقوقهم المكتسبة التي حصلوا عليها في ظل قانون قائم وحماية الثقة المشروعة لدى الأفراد.

الفرع الثالث

عدم استقرار مبدأ الامن القانوني في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد الغزو الامريكي عام 2003 حالة من عدم الاستقرار القانوني ، حيث أدت التدخلات العسكرية والتغييرات السياسية الجذرية إلى انهيار المؤسسات القانونية والأمنية التي كانت تحكم البلاد ، وقد ترافق ذلك مع انتشار العنف ، وتفشي الفساد وغياب سيادة القانون ، وعدم تطبيق القانون بشكل عادل على الناس مما اثر بشكل مباشر على حياة المواطنين واستقرار الدولة وضعف الثقة بالمؤسسات القانونية حيث أصبح المواطن العراقي يشعر بعدم الأمان القانوني ، حيث يصعب تحقيق العدالة في ظل نظام قضائي ضعيف ومتأثر بالعوامل السياسية والامنية [40].

الا ان رغم التحديات قامت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 بمحاولات لإعادة بناء النظام القانوني من خلال:

1 _ إقرار دستور جديد عام 2005 والذي حدد الحقوق والحريات وأسس الدولة الديمقراطية الاتحادية

2 – إصلاحات قضائية تهدف الى تعزيز استقلالية القضاء، وعدم التدخل في مجال عمله.

3 _ وجود انتخابات تضمن انتقال السلطة بشكل سلمي وتمثيل جميع المكونات في السلطة التشريعية والتنفيذية مما يعكس

دور ايجابي على السلطة التشريعية في تشريع القوانين التي تساهم في حفظ الحقوق والحريات والمحافظة على المراكز القانونية الافراد ([41]) . وللتحقيق الاستقرار في المجتمع العراقي لابد ان يطبق مبدأ سيادة القانون من خلال ان تكون القوانين الصادرة عن الدولة معلنة ومطبقة على الجميع على قدم المساواة من قبل قضاء عادل ومستقل ونزية يضمن الحقوق والحريات والمحافظة على المراكز القانونية الأفراد [42].

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن التأكيد على أن الأمن القانوني يشكل ركيزة أساسية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاع. إن بناء نظام قانوني قوي وفعّال يساهم بشكل كبير في معالجة آثار النزاعات وتعزيز الثقة بين المواطنين وحكوماتهم. من خلال تنفيذ إصلاحات قضائية حقيقية وتحقيق العدالة الانتقالية، يمكن منع تجدد الصراعات وبناء أسس اجتماعية وسياسية مستقرة.

لقد أظهرت التجارب العملية في العديد من الدول أن الأمن القانوني ليس مجرد أداة لحفظ النظام، بل هو عامل رئيسي في خلق بيئة مواتية للسلام والازدهار. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي قد تواجهها هذه المجتمعات، يبقى الدور الأساسي للأمن القانوني في تقوية المؤسسات وحماية الحقوق الأساسية، وهو ما يسهم في بناء مستقبل أفضل بعيدًا عن العنف والصراع.

أولا: النتائج:

1. دور الأمن القانوني في استدامة السلام :يُعتبر الأمن القانوني من العوامل الأساسية في تعزيز السلام المستدام في المجتمعات ما بعد النزاع، حيث يوفر بيئة من العدالة والمساواة تساهم في استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية.

2. إصلاح المؤسسات القانونية :نجاح بناء السلام يتطلب إصلاح النظام القضائي والتشريعي بشكل فعال، وتعزيز استقلالية القضاء لضمان محاكمة عادلة ومنصفة لجميع المواطنين، ما يعزز الثقة في النظام القانوني.

3. العدالة الانتقالية والمصالحة :يعد تنفيذ العدالة الانتقالية أحد الأسس الضرورية لتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يساعد على معالجة آثار النزاع وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع.

4. التحديات القانونية والاجتماعية :تواجه المجتمعات ما بعد النزاع تحديات عديدة مثل الفساد، انعدام الثقة في النظام القضائي، والانقسامات الاجتماعية، مما يتطلب جهودًا متكاملة لإصلاح النظام القانوني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية.

5. أهمية الدعم الدولي :يُظهر البحث أن التعاون الدولي يلعب دورًا حيويًا في دعم المجتمعات ما بعد النزاع، من خلال توفير الخبرات الفنية والموارد اللازمة لإصلاح الأنظمة القانونية وتطوير المؤسسات.

تؤكد هذه الاستنتاجات على ضرورة استثمار الوقت والموارد في تعزيز النظام القانوني كجزء أساسي من استراتيجية بناء السلام، وذلك لضمان استدامة الاستقرار ومنع تجدد النزاعات.

ثانيا : التوصيات :

1. إصلاح المؤسسات القضائية لضمان استقلاليتها ونزاهتها وإعادة تأهيل القضاة والمحامين خاصة في الدول التي شهدت انهياراً مؤسستياً بعد النزاع المسلح
2. مراجعة القوانين الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان
3. العمل على نشر الثقافة القانونية على مستوى كل الاصعدة والمجالات والميادين حتى يتعرف الفرد على ماله وما عليه من حقوق واجبات .
4. السعي نحو رفع القيمة القانونية الدولية لمبدأ الأمن القانوني ، على اعتبار أنه يشكل ضمانة هامة وفعالة للحقوق والحريات المعترف بها في التنظيمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ،والعمل على حث الدول على تكريسه دستوريا.
5. واخيرا يوصي البحث بضرورة تعزيز التعاون الدولي في دعم المجتمعات ما بعد النزاع في بناء منظومات قانونية مستقلة وفعّالة، تضمن العدالة والمساواة لجميع فئات المجتمع.

المصادر

أولا: المعاجم اللغوية

إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط (القاهرة: معجم اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات واحياء التراث 1972

ثانيا: الكتب

1. احسان العقلة، دارسة في مفهوم السلم والسلام، دار الوطن، عمان،2025
2. حمدي عطية مصطفى عامر ، حماية حقوق الإنسان وحرياته العامه الأساسية في القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 834 .
3. حنان محمد القيسي ، مسوؤلية القاضي بين التقيد والإطلاق ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، 2017 ، ص 31 .
4. شبلي شاكر سعد ، الإشكالية القانونية في حق تقرير مصير ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2014 [1]
5. الطبيب مولود، التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001.
6. عبداللة سومان مباركة جحا، دور الامن القانوني في التنمية الاقتصادية، جامعة ابن زهر ،2029
7. غربي محمد، الديمقراطية و الحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية، دفاتر السياسية و القانون، عدد خاص ، 2011
8. نوال ايراني ، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني ، المركز الجامعي ، العدد 13 ، 2018 ، ص 108 .

9. وسام نعمت السعدي ،مدخل تعريفي و مفاهيمي لمصطلح بناء السلام ، كتيب قانوني يصدر عن كلية القانون، العدد 1، 2023.
10. يسري محمد العصار، دور الاعتبارات العملية في القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص.24.

ثالثا/ الرسائل والاطاريح الجامعية

1. اثير هلال، نظام منظمة التجارة العالمية و دورها في تشجيع و تنظيم المبادلات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2004.
2. حامد سعيد، الأمم المتحدة وعمليات تدعيم السلام، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012.
3. خلدون اياد هاشم ، اليات بناء السلام ما بعد النزاع المسلح ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ن جامعة الموصل ، 2020 ، ص 187.

رابعا _ البحوث والمجلات

1. د. إسماعيل جابو ربي، أسس فكرة الامن القانوني وعناصرها، مجلة تحولات، العدد الثاني، سنة 2018، ص 191.
2. باسم علي خرسان، بناء السلام: دراسة في اليات بناء السلام في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 2 ، جامعة النهرين ، 2018
3. جعفر عدالة، استراتيجيات بناء السلام في الدول ما بعد النزاع، مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية، العدد 01، الجزائر، 2024.
4. هلا عبدالله الجربوع ، مبدأ الامن القانوني دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي ، مجلة قضاء ، العدد 31 ، 2023 ، ص 554 .
5. [1] _بدوي عبدالجليل و علي هنان ، مجلة دراسات في الوظيفة العامة ،العدد 8، 2021 ، ص 10 .
6. [1] _زينة غانم العبيدي ، امال علي الموسوي ، الامن القانوني في ظل الظروف الطارئه بين استقرار النصوص ومقتضيات العدالة، مجلة نينوى للدراسات القانونية ، العدد (صفر) ، السنة 2024 ، ص 25 .
7. سعيد بن علي، رضوان احمد الحاف، مبد أ الامن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ،79 المجلد ،2022.
8. احمد بوقرط ،دور الامن القانوني في استقرار المعاملات القانونية ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد 8، العدد 2 ، 2024 ، ص 172 .
9. بدوي عبد الجليل، هنان علي، مفهوم مبد أ الامن القانوني ومتطلباته، مجلة الدراسات في الوظيفة العامة العدد ،08الجزائر،2021
10. حممد بوكماش، خلود كلاش، مبدأ الامن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الاداري، مجلة البحوث والدراسات- العدد14، السنة 2017 ص 42.
11. خالد عكاب حسون، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي الإنساني ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد 15 ، جامعة تكريت 2012 .
12. د. سعيد بن علي بن حسن ،مبدأ القانوني و مقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية العدد 79، 2022
13. د. علي الحنودي، الأمن القانوني، مفهومه وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٩٦، ٢٠١١م، ص١١
14. سوتاس ايريك، العدالة الانتقالية العقوبات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر / مصر، 2008.
15. عبدالحق الجذاري ، مبدأ الامن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 15 ،العدد 2 ، .
16. [1]م .د. مخلص محمود حسين، الأمان القانوني أمام القضاء الدستوري ،مجلة كلية الامام الكاظم، العدد 2، الإصدار 4، 2018.
17. م.م. محمد سالم كريم، دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الامن القانوني، جامعة القادسية، جملة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد :الثاني ، المجلد 8 ،2017ص ،318 ص .220
18. لمى علي ا
19. لظاهري ، اثر تفسير النصوص القانونية على فكرة التوقع المشرع، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد خاص ، 2022 ، ص 151 .
20. د. أحمد شحاذة محمد ، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003 ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 65 ،2021 ، ص 35

خامسا: التقارير والوثائق الدولية

1. تقرير الجمعية العامة في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية و الامن و حقوق الانسان للجميع، الجمعية العامة، الدورة 59 ، 2005 .
2. ا.م.د خالد الحسون، بناء السلام وسيادة القانون في الدول ما بعد الصراع المسلح، مقال منشور في موقع مجتمع و قانون في الرابط التالي : بناء السلام وسيادة القانون في الدول ما بعد الصراع المسلح – مجتمع وقانون ، اخر مشاهدة بتاريخ 2025/2/21.
3. تقرير الجمعية العامة، في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية والامن، وحقوق الانسان للجميع، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، 2005.
4. سيادة القانون والسلام والأمن مقال منشور على الموقع : سيادة القانون والسلام والأمن - الأمم المتحدة وسيادة القانون، اخر مشاهدة 2025/2/21

Reference:

First: Language Dictionaries

- Mustafa, Ibrahim. *al-Mu'jam al-Wasīṭ*. Cairo: Arabic Language Dictionary – General Directorate of Dictionaries and Revival of Heritage, 1972.

Second: Books

1. al-'Uqla, Ihsan. *A Study on the Concept of Peace and Security*. Amman: Dar al-Watan, 2025.
2. Mustafa A'mar, Ḥamdī 'Aṭīya. *Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms in Positive Law and Islamic Jurisprudence*. Alexandria: Dar al-Fikr al-Jāmi'ī, 2010, 834.
3. al-Qaysī, Ḥanān Muḥammad. *The Judge's Liability between Restriction and Discretion*. Beirut: Zayn Legal Publications, 2017, 31.
4. Sa'd, Shiblī Shākir. *The Legal Problematic of the Right to Self-Determination*. Amman: Dar Zahrān Publishing, 2014.
5. Ṭabīb, Mawlūd. *Political Socialization and Its Role in Community Development*. Jordan: International Arab Publishing Corporation, 2001.
6. Sūmān, 'Abd allah. *The Role of Legal Security in Economic Development*. Tunis: Ibn Zuhr University Press, 2029.
7. Gharbī, Muḥammad. *Democracy and Good Governance: The Stakes of Political Participation and Achieving Development. Political and Legal Notebooks*, special issue, 2011.
8. Īrānī, Nawal. "The Effect of Legislative Inflation on Legal Security." *Journal of Center University*, no. 13 (2018): 108.
9. al-Sa'dī, Wisām Ni'mat. *An Introductory and Conceptual Framework to the Te rm "Peacebuilding"*. Legal brochure published by the Faculty of Law, no. 1, 2023.
10. al-'Aṣṣār, Yusrī Muḥammad. *The Role of Practical Considerations in Constitutional Adjudication*. Cairo: Dar al-Nahda al-'Arabiyya, 1999, 24.

Third: Theses and Dissertations

1. Hilāl, Athīr. "The WTO System and Its Role in Promoting and Regulating International Exchanges." Master's thesis, Department of Law, Faculty of Law Middle East University, 2004.
2. Sa'īd, Ḥāmid. "The United Nations and Peacebuilding Operations." PhD diss., Faculty of Law, University of Algiers, 2012.
3. Hāshim, Khāldūn Iyād. "Post-armed conflict peacebuilding mechanisms." Master's thesis, Faculty of Law, University of Mosul, 2020, 187.

Fourth: Articles and Journals

1. Jābū Rabbī, Ismā'īl. "Foundations and Elements of the Idea of Legal Security." *Taḥawwulāt*, no. 2 (2018): 191.
2. Kharsān, Bāsam 'Alī. "Peacebuilding: A Study of Peacebuilding Mechanisms in Iraq." *Political Issues Journal*, no. 2, University of Al-Nahrain, 2018.
3. 'Adāla, Ja'far. "Strategies of Peacebuilding in Post-Conflict States." *Ṭabnī Journal of Academic Studies*, no. 1, Algeria, 2024.
4. al-Jarbu', Hilā 'Abdallāh. "The Principle of Legal Security: An Analytical Study in Light of Saudi Legal Systems and Judicial Applications." *Qaḍā'*, no. 31 (2023): 554.
5. Abd al-Jalīl and Ḥanān 'Alī. "Studies in Public Administration." *Dirasāt fī al-Waẓīfa al-'Āmma*, no. 8 (2021): 10.
6. al-'Ubaidī, Zaynna Ghānim, and Amal 'Alī al-Mūsawī. "Legal Security under Exceptional Circumstances: Between Stability of Texts and Requirements of Justice." *Nīnawā' Journal of Legal Studies*, (Issue 0) (2024): 25.

7. Bin ʻAlī, Saʻīd, and Riḍwān Aḥmad al-Ḥāf. "The Principle of Legal Security and the Components of Legislative Quality." *Journal of Legal and Economic Studies*, no. 79 (2022).
8. Buqaraṭ, Aḥmad. "The Role of Legal Security in the Stability of Legal Transactions." *International Journal of Legal and Political Research*, vol. 8, no. 2 (2024): 172.
9. Abd al-Jalīl, Bādawī, and Ḥanān ʻAlī. "The Concept of the Principle of Legal Security and Its Requirements." *Dirāsāt fī al-Waẓīfa al-ʻĀmma*, no. 8 (2021).
10. Bukmāsh, Ḥammād, and Khulūd Kalāsh. "The Principle of Legal Security and Its Institutionalization in Administrative Judiciary." *Journal of Research and Studies*, no. 14 (2017): 42.
11. Ḥassūn, Khālid ʻAkāb. "The Contemporary Concept of Peacebuilding within the Framework of International Humanitarian Law." *Tikrit University Journal for Legal and Political Sciences*, no. 15 (2012).
12. Bin ʻAlī bin Ḥasan, Saʻīd. "The Legal Principle and Components of Legislative Quality." *Journal of Legal and Economic Research*, no. 79 (2022).
13. al-Ḥanūdī, ʻAlī. "Legal Security: Concept and Dimensions." *Moroccan Journal of Local Administration and Development*, no. 96 (2011): 11.
14. Iric, Sōtās. "Transitional Justice and Punishments." *Selected Articles from the International Red Cross Journal/Egypt*, 2008.
15. al-Jadhārī, ʻAbd al-Ḥaqq. "The Principle of Legal Security and Its Role in Protecting Human Rights." *Al-Haqīqa Journal for Humanities and Social Sciences*, vol. 15, no. 2.
16. Hussein, Mukhlis Mahmūd. "Legal Security before Constitutional Judiciary." *Journal of the College of Imam al-Kāẓim*, no. 2, issue 4 (2018).
17. Karim, Muḥammad Salīm. "The Role of Constitutional Judiciary in Achieving the Principle of Legal Security." *Al-Qādisiyyah Journal for Law and Political Science*, vol. 8, no. 2 (2017): 318.
18. al-Ẓāhirī, Lamā ʻAlī. "The Effect of Legal Text Interpretation on the Notion of Legislative Expectation." *al-Mustanṣiriyya Journal for Arabic and International Studies*, special issue (2022): 151.
19. Sh하ḏāh, Aḥmad. "The Nature of the Political System in Iraq and the Problematic of Political Stability after 2003." *Middle East Research Journal*, no. 65 (2021): 35.

Fifth: International Reports and Documents

1. United Nations General Assembly. *"In an Atmosphere of Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All,"* Official Records of the 59th Session, 2005.
2. al-Ḥassūn, Khalid. "Peacebuilding and Rule of Law in Post-Armed Conflict States." Article posted on the Maḥṭaf wa-Qānūn (Society and Law) website; accessed February 21, 2025.
3. United Nations General Assembly. *"In an Atmosphere of Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All,"* Official Records of the Fifty-Ninth Session, 2005.
4. United Nations. "Rule of Law, Peace and Security." Article published on UN's "Rule of Law" portal; accessed February 21, 2025.

الهوامش:

[1] د. سعيد بن علي بن حسن ، مبدأ القانوني و مقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية العدد 79، 2022
[2] د. علي الحنودي ، الأمن القانوني، مفهومه وأبعاده، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ،٩٦ ٢٠١١م، ص١١
[3] د. إسماعيل جابو ربي، أسس فكرة الامن القانوني وعناصرها، مجلة تحولات، العدد الثاني، سنة 2018، ص 191.
[4] بدوي عبد الجليل، هنان علي، مفهوم مبد أ الامن القانوني ومتطلباته، مجلة الدراسات في الوظيفة العامة العدد ،08الجزائر،2021
[5] م.م. محمد سالم كريم، دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الامن القانوني، جامعة القادسية، جملة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد : الثاني ، المجلد 8 ،2017ص ،318 ص .220
[6] حمد بوكماش، خلود كلاش ، مبدأ الامن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الاداري، جملة البحوث والدراسات- العدد -)24(السنة)14(صيف ،2017 ص.
[7] سعيد بن علي، رضوان احمد الحاف، مبد أ الامن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ،79 المجلد ،12 ،2022 ص .1.
[8] يسري محمد العصار، دور الاعتبارات العملية في القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ،1999 ص.24.
[9] خالد عكاب حسون، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد 15، جامعة تكريت 2012 .
[10] إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط (القاهرة: معجم اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات و احياء التراث 1972 .
[11] باسم علي خرسان، بناء السلام: دراسة في اليات بناء السلام في العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 2 ، جامعة النهرين ، 20218
[12] حامد سعيد، الأمم المتحدة وعمليات تدعيم السلام، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2012
[13] اثير هلال، نظام منظمة التجارة العالمية و دورها في تشجيع و تنظيم المبادلات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2004
[14] تقرير الجمعية العامة في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية و الامن و حقوق الانسان للجميع، الجمعية العامة، الدورة 59 ، 2005
[15] احسان العقلة، دارسة في مفهوم السلم والسلام، دار الوطن، عمان،2025
[16] وسام نعمت السعدي ،مدخل تعريفي و مفاهيمي لمصطلح بناء السلام ، كتيب قانوني يصدر عن كلية القانون، العدد 1، 2023.
[17] ا.م.د خالد الحسون، بناء السلام وسيادة القانون في الدول ما بعد الصراع المسلح، مقال منشور في موقع مجتمع و قانون في الرابط التالي : بناء السلام وسيادة القانون في الدول ما بعد الصراع المسلح – مجتمع وقانون ، اخر مشاهدة بتاريخ 2025/2/21 .

[18] م .د. مخلص محمود حسين، الأمان القانوني أمام القضاء الدستوري ،مجلة كلية الامام الكاظم، العدد 2، الإصدار 4، 2018.

[19] سيادة القانون والسلام والأمن مقال منشور على الموقع : سيادة القانون والسلام والأمن - الأمم المتحدة وسيادة القانون، اخر مشاهدة 2025/2/21
[20] تقرير الجمعية العامة، في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية و الامن، و حقوق الانسان للجميع ، الجمعية العامة، الدورة التاسعة و الخمسون، 2005.
[21] عبدللة سومان مباركة جحا، دور الامن القانوني في التنمية الاقتصادية، جامعة ابن زهر ،2029
[22] الطبيب مولود، التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع ، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001.
[23] سوتاس ايريك، العدالة الانتقالية العقوبات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر / مصر، 2008.
[24] جعفر عدالة، استراتيجيات بناء السلام في الدول ما بعد النزاع، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، العدد 01، الجزائر، 2024.

[25] _ هلا عبدالله الجربوع ، مبدأ الامن القانوني دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي ، مجلة قضاء ، العدد 31 ، 2023 ، ص 554 .
[26] _ نوال ايراني ، تأثير تضخم التشريع على الأمن القانوني ، المركز الجامعي ، العدد 13 ، 2018 ، ص 108 .
[27] _ نوال ايراني ، المصدر نفسه ، ص 109 .
[28] _احمد بوقرط ،دور الامن القانوني في استقرار المعاملات القانونية ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد 8، العدد 2 ، 2024 ، ص 172 .
[29] _بدوي عبدالجليل و علي هنان ، مجلة دراسات في الوظيفة العامة ،العدد 8، 2021 ، ص 10 .
[30] _احمد بوقرط ، مصدر سابق ، ص 173.
[31] _زينة غانم العبيدي ، امال علي الموسوي ، الامن القانوني في ظل الظروف الطارئه بين استقرار النصوص ومقتضيات العدالة، مجلة نينوى للدراسات القانونية ، العدد (صفر) ، السنة 2024 ، ص 25 .
[32] غربي محمد، الديمقراطية و الحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية، دفاتر السياسية و القانون، عدد خاص ، 2011
[33] شبلي شاكر سعد ، الإشكالية القانونية في حق تقرير مصير ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2014
[34] عبدالحق الجذاري ، مبدأ الامن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 15 ،العدد 2 ، ، ص 232 .
[35] _ عبد الحق الجذاري ، المصدر نفسه ، ص 233 .
لمى علي الظاهري ، اثر تفسير النصوص القانونية على فكرة التوقع المشرع، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد
[36] _، ص 151 . خاص ، 2022
[37] _ أحمد بوقراط ، مصدر سابق ، ص 175 .
د. حمدي عطية مصطفى عامر ، حماية حقوق الإنسان وحرياته [العامه الأساسية في القانون الوضعي والفقه الإسلامي ، دار الفكر
[38] _ الجامعي ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 834 .
حنان محمد القيسي ، مسؤولية القاضي بين التقيد والإطلاق ،
[39] _ منشورات زين الحقوقية ، بيروت 2017 ، ص 31 .
د. أحمد شحاذة محمد ، طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام 2003 ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،
[40] _ العدد 65 ،2021 ، ص 35
[41] _ احمد شحاذه محمد ، مصدر سابق ، ص 36 .
، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2020 ، ص خلدون اياد هاشم ،اليات بناء السلام مابعد النزاع المسلح 187 .
[42] _